مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
ومعوقاتها في الجزائر

د.بابا عبد القادر
جامعة مستغانم

مقدمة:

إن المؤسسة مرت بتغيرات مسايرة للأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية التي عايشتها المجتمعات، و قد شغلت المؤسسة الاقتصادية بال الكثير من المفكرين الاقتصاديين عبر مختلف الأزمنة باعتبارها نواة النشاط الاقتصادي ، إذ عرفت أشكالها و أنماطها تطورات كبيرة وفقا لمقتضيات التطور العلمي و التكنولوجي السريع خاصة في القرن العشرين.

و الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية المعاصرة، اتجهت إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق ، و قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة و الاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة ، و قد كان نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي ، و في هذا المضمار أنشأت في سنة 1994 وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات لصغيرة و المتوسطة لتتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم و الظروف المواتية لترقية و تأهيل نشاط هذه المؤسسات .

و السؤال المطروح في هذه الإشكالية : ما هي مقومات ترقية و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ماهي معوقاتها في الجزائر ؟

و الإجابة عن هذا السؤال تكون ضمن المحاور التالية:

- ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل التعاون الدولي.
- ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- التنمية المحلية و مرافقة أصحاب المشاريع.
- دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري .
- المشاكل و العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

أولا : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1-1- تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة :

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخصا ، و لا يتعدى رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية خمس مائة (500) مليون دينار جزائري و ذلك حسب ما جاء في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر في 2001/12/12 .

- وتعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص ، و يكون رقم أعمالها ما بين مائتين (200) مليون و مليارين (2) دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية بين مائة (100) و خمسمائة (500) مليون دينار جزائري (1) .
- أما المؤسسة الصغيرة تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص ، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار جزائري (2) .
- أما بالنسبة للمؤسسة المصغرة تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 عمال ، و لها رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار جزائري أو أن يكون مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشر (10) ملايين دينار جزائري (3) .

2-1- أهداف دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

إن عملية الدعم و ترقية المؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تهدف إلى مايلي :

- إنعاش النمو الاقتصادي ، و إدراج تطوير هذه المؤسسات ضمن ديناميكية التحول و التكيف التكنولوجي .
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي و التجاري و المهني و التكنولوجي الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تحسين الأداء و تشجيع التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- الحث على وضع أنظمة جبائية قارة و مكيفة ل "م.ص.م" .
- تبني سياسات تكوين و تسيير الموارد البشرية التي تفضل و تشجع التجديد و الإبداع .
- تسهيل الحصول على الخدمات و الموارد المالية لاحتياجات "م.ص.م" .
- ترقية تصدير السلع و الخدمات المنتجة من طرف (م.ص.م) .

ثانيا : آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

نتيجة للمشاكل و المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات ، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي و الأجنبي المباشر نذكر من بينها :

1-2- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقتضي تحسين القدرة التنافسية ، لأن عالمية المبادلات و التغيرات العالمية الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التكتلات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية ، تفرض علينا إيجاد الطرق الحديثة و الناجعة في عملية تأهيل المؤسسات ، التي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل (4) .

و لتمكين المؤسسات الجزائرية من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ، و لكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم ، و بالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها ، أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية (5) ، برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة (01) مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013 و تتمثل أهدافه الأساسية فيما يلي :

- تحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية ، عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية و كل فرع ، و سبل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة و قدراتها حسب الفروع و بلوغ ترقية و تطور جهوي للقطاع .
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة ، و ذلك بخلق تنسيق فعال بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و مكونات محيطها القريب .
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل ، و المتعلقة بترقية المؤهلات المهنية عن طريق التكوين و تحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و الحصول على قواعد الجودة العالمية (الايزو) و مخططات التسويق .
- تحسين القدرات التقنية و وسائل الإنتاج .

و ينتظر من هذا البرنامج تنمية سوسيو – اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي و الجهوي ، بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذي تنافسية و فعالية في سوق مفتوح . و إنشاء قيم مضافة جديدة و مناصب شغل دائمة ، و تطوير الصادرات خارج المحروقات ، و التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التقليل كذلك من حدة الاقتصاد غير الرسمي ، و توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لتكون في خدمة الاقتصاد الوطني .

2-2- ترقية المناولة و الشراكة :

إن المناولة الصناعية تعتبر من أهم الوسائل لتنمية القطاع و الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . و عليه قامت الوزارة بعمل تحسيسي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقيتها كبورصات المناولة و الشراكة الجهوية .

و تدعيما للتنظيم الموجود لنشاط المناولة ، تم تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون و الشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية و تعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص و العام و كذا مع الشركاء الأجانب ، كما تم تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكونة له .

3-2- تطوير المنظومة المعلوماتية الاقتصادية و الإحصائية :

إن من بين تضارب المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، هو غياب تعريف دقيق لها ، و لذلك جاء القانون التوجيهي ل (م.ص.م) لسد هذا الفراغ . و تهدف الوزارة المكلفة بهذه المؤسسات إلى بناء نظام معلومات اقتصادي و إحصائي قوي و فعال يمكن هذه المؤسسات من استغلاله في ظروف أحسن .

و على الصعيد العملي قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية خلال سنة 2003 بانجاز دراسات و تحقيقات اقتصادية في ثلاثة صناعات(6) ، و هي الصناعة الغذائية ، مواد البناء ، الكيمياء و الصيدلة .

في حين تم تخصيص مبلغ مالي من ميزانية الوزارة مقداره 100 مليون دج لانجاز مجموعة من الدراسات و التحقيقات الاقتصادية ، من بينها 5 دراسات في طور الإعداد في فروع البناء و الأشغال العمومية ، التجارة و التوزيع ،الخشب و الفلين و الورق ، الصناعات النسيجية ، الإلكترونيك و الالكترو تقني و الأعلام الآلي .

هدف هذه الدراسات تمكين الوزارة من أخذ صورة دقيقة عن وضعية مختلف قطاعات النشاط ، و تتيح لها فرصة إعداد مخططات التأهيل و إنشاء بنوك المعلومات .

ثالثا : تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل التعاون الدولي .

1-3- برنامج ميدا (MEDA) لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن برنامج ميدا المندرج في إطار التعاون الأورو- متوسطي ، و انطلاقا من هدفه الأساسي المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، عن طريق تأهيلها و تأهيل محيطها ، تم تحقيق إلى غاية 2004 حوالي 400 عملية تأهيل و تكوين في إطار الدعم المباشر .

و في هذا الشأن تم تخصيص مالا يقل عن 66445000 أورو كغلاف مالي لتطبيق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، منه 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم هذا البرنامج ، و المبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2000 ، و مدة صلاحية هذا البرنامج 5 سنوات (7) .

3-2- التعاون مع البنك العالمي :
يتم التعاون مع البنك العالمي و بالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SFI) ، حيث تم إعداد برنامج تعاون تقني مع شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات لوضع حيز التنفيذ " بارومتر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها ، و سيتدخل أيضا هذا البرنامج في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط .
3-3- التعاون الثنائي :
في مجال التعاون الثنائي و خصوصا في مجال التكوين و الاستشارة ، باشر برنامج التعاون الجزائري الألماني (PME/ CONFORM) تكوينه موعة من الخبراء و الجمعيات المهنية ، ثم قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن .
إضافة إلى ذلك هناك العديد من برامج التعاون الثنائي ، و خاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كفرنسا و ايطاليا و اسبانيا و تركيا و كندا .
و تسعى الجزائر في هذا الميدان إلى اكتساب الخبرة الضرورية لتنمية و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
رابعا : ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
يعتبر المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم المؤشرات التي تدل على وضعيتها. ففي الجزائر يميز هذا المحيط الكثير من المشاكل و المعوقات التي تؤخر نمو هذه المؤسسات .
و نظرا لمشكل التمويل التي تعاني منه هذه المؤسسات . دفع إلى العمل على إحداث آليات تتلائم و خصوصية هذه المؤسسات . حيث ساهمت البنوك العمومية في سنة 2003 بتمويلات قدرها 555 مليار دج أي بنسبة 40,60 % من مجموع التمويلات ، مقارنة بسنة 2001 حيث قدر المبلغ آنذاك ب 353 ملياردج أي ما يمثل 30,72 % من مجموع التمويلات (8) .
في حين أعلن رئيس الجمهورية في سنة 2004 عن إنشاء مؤسستين ماليتين ستساهمان في تسهيل الحصول على القروض البنكية و هي : صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة برأس مال قدره 30 مليار دج – و صندوق رأسمال المخاطر برأسمال قدره 3,5 مليار دج .
و إضافة إلى هذا و تطبيقا للأحكام المنصوص عليها في القانون التوجيهي ، تم إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (9) ، الذي انطلق فعليا منذ مارس 2004 و الذي وضع دف التخفيف من حدة مشاكل التمويل .
خامسا : التنمية المحلية و مرافقة أصحاب المشاريع
بالإضافة إلى العمل القائم من أجل تقريب الإدارة المعنية بالاستثمار من أصحاب المشاريع الاستثمارية ، و الذي تقوم به الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بفتح شبابيك محلية. قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار القانون التوجيهي بإنشاء 14 مركز يضطلع بمهمة تسهيل إجراءات التأسيس و الإعلام و التوجيه و دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق مرافقة أصحاب المشاريع .
كما يتم الآن أتمام الإجراءات الضرورية لإنشاء (وكالة وطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) ، تتكفل بالإضافة إلى متابعة تنفيذ برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بمجموعة من العمليات أهمها احتضان بنك للمعطيات الاقتصادية ، إعداد دراسات اقتصادية ،و متابعة تنسيق نشاطات مراكز التسهيل و مشاتل المؤسسات .
و دعما للتنمية المحلية تم إنشاء 48 مديرية ولائية ستلعب دور المنشط و المتابع لنشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية على المستوى المحلي ، كما تم إنشاء 11 غرفة صناعة تقليدية و حرف إضافية لتقريب هيئات التأطير من الحرفيين .
- و بصدور المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإنشاء 14 مشتلة للمؤسسات في أهم الأقطاب الصناعية الجزائرية . هذه المشاتل (الحاضنات) ستلعب دورا هاما في مجال استقبال و احتضان و تدريب حاملي أفكار المشاريع لتجسيدها على أرض الواقع .
- و على المستوى المحلي كذلك ، تتدخل وكالة دعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في إنشاء المؤسسات المصغرة التي تعتبر جزء لا يتجزأ من القطاع ، و ذلك اعتمادا على تعريف القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
في حين يساهم هذا البرنامج في خلق مناصب الشغل لفئة أصحاب المشاريع الذين يتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة ، و الذي يقوده الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) ، و الذي يعمل على دفع عملية إنشاء المؤسسات على المستوى المحلي .
سادسا : دور مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري
6-1- واقع و توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :
إن فترة ما بعد الاستقلال اعتمدت على أسلوب تنموي قائم على نموذج الصناعات المصنعة (نموذج دوبرنيس) ، و هو ما تجسد في إقامة عدد مهم من المركبات الصناعية الكبرى في عدة قطاعات (الصلب-الميكانيك-النسيج......) .

و مع بداية التسعينات تبين أن هذا الأسلوب عاجز أمام المواجهة المرتقبة التي تفرضها عليه العولمة . فاتجهت الجزائر إلى تبني فلسفة اقتصادية جديدة أعطت ثمارا جديدة في العديد من الدول التي تبنت الإصلاحات الاقتصادية ، تمثلت في إنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و هي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر .

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1999	2001	2002	2003	2004
عدد المؤسسات	22.382	20.207	23.207	26.212	177.365	159.507	179.893	189.552	207.949	225.449

المصدر : - التقرير السنوي لعام 2004 لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – الجزائر.

- ا لس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير سنة 2004 .

و من خلال معطيات هذا الجدول نلاحظ أن سنة 1995 هي السنة التي تطور و ازداد فيها عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة إذ بلغ 177.365 مؤسسة مقارنة مع سنة 1994 و التي كانت 26.212 . و هو تطور هائل شهدته المؤسسات (PME) في الجزائر مؤخرا ، و هذا بسبب الاهتمام و العناية التي أولتها الدولة الجزائرية لهذه المؤسسات ، خاصة سنة 1994 التي تم فيها إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . و رغم هذا الاهتمام تعتبر هذه التجربة حديثة العهد و نتائجها لا زالت ضعيفة و لم ترق الى المستوى المطلوب .

- أما من حيث التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، فان تموضعها الجغرافي يشكل اختلال في التوازن ما بين الجهات الأربع للبلاد : وسط ، جنوب ، شرق و غرب(10) .

و ما يلاحظ هو تركز نصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عشر ولايات ، و هي غالبا ما تقع ضمن الأقطاب الحضرية و الصناعية ، هذه الولايات هي : الجزائر – وهران – تيزي وزو – سطيف – بجاية – البليدة – قسنطينة – تيبازة – بومرداس – الشلف (أنظر الجدول التالي) :

الجدول رقم (02) : التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الفترة (1999-2004) .

الولاية (ترتيب سنة2004)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
	سنة 1999	سنة 2002	سنة 2003	سنة 2004
1- الجزائر	20128	22273	23001	27640
2- وهران	11730	13406	13500	15223
3- تيزي وزو	8637	9350	9911	12003
4- بجاية	5408	6895	7265	8979
5- سطيف	6289	6697	7276	8914
6- بومرداس	4195	5744	7244	7479
7- البليدة	5370	6003	5905	7243
8- تيبازة	4202		5347	7143
9- قسنطينة	4719	5687	5765	6859
10- الشلف	5001	5825	5812	6432
11- عنابة		5099	5314	6218
12- سكيكدة			4426	4843
13- معسكر			4265	4700
14- المسيلة				4646
ا موع :	75679	86979	105031	128322

المصدر : - حسابات محصل عليها من ا لس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (CNES)

و تقرير سنة 2004 لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

فالجدول رقم (2) يبين توزيع الولايات الأولى من حيث عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها عبر الفترة (1999-2004) ، و المتمعن في ذلك يرى أنه لم يحدث تغير كبير باستثناء تحسن ترتيب بعض الولايات مثل بومرداس و قسنطينة و عنابة .

2-6- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل :

حسب إحصائيات السداسي الأخير من سنة 2004 فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تشغل حوالي 592.758 فردا ، في حين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية تشغل 71.826 فردا .

الجدول رقم (03) : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل بالجزائر عام 2004

	التشغيل	%	عدد المؤسسات
PME الخاصة	592.758	89,19	225.449
PME العمومية	71.826	10,81	778
ا موع :	664.584	100	226.227

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2004 .

و ما يلاحظ من خلال هذا الجدول أنه في المتوسط : 3 عمال لكل مؤسسة خاصة و 92 عامل لكل مؤسسة عمومية . و هذا راجع لطبيعة هذه المؤسسات من حيث الحجم : فالمؤسسات العمومية هي في الغالب مؤسسات متوسطة ، بينما المؤسسات الخاصة هي في أغلبها مصغرة .

ضف إلى ذلك بقايا الاشتراكية التي تعاني منها المؤسسات العمومية والتي لا تسعى إلى تعظيم الربح مثل أي مؤسسة في النظام الرأسمالي ، إذ تستحوذ على عدد كبير من العمال . كذلك انخفاض عدد المؤسسات العمومية من 788 مؤسسة سنة 2003 إلى 778 مؤسسة سنة 2004 ، هو لخير دليل على الخصخصة و الاتجاه الذي تسلكه الجزائر نحو اقتصاد السوق.

3-6- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام (PIB) :

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام الجزائري(11)، بلغت نسبة 53,6 % و نسبة 75,53 % خارج قطاع المحروقات سنة 1998 .

و الملاحظ أن القطاع الخاص في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يساهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام حسب قطاعات النشاط (أنظر الجدول التالي) :

الجدول رقم (04) : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام حسب قطاعات النشاط في الجزائر (اية 1999) .

قطاعات النشاط	(PME) القطاع الخاص %	(PME) القطاع العام %
الفلاحة و الصيد البحري	99,7	0,3
خدمات مقدمة للأسر	98,5	1,5
التجارة	96,9	3,1
الفندقة و الاطعام	90,2	9,8
النقل و الاتصال	67,3	23,7
البناء و الأشغال العمومية	64,2	35,8
الصناعة	27	73

المصدر : ONS الديوان الوطني للإحصائيات ، إحصائيات عام 1999

من الجدول رقم (4) نلاحظ أن القطاع الخاص الممثل من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يساهم بمختلف فروعه بنسبة عالية و مرتفعة في قيمة الناتج الداخلي الخام (PIB) الجزائري مقارنة بالمؤسسات العمومية ، فيما ترتكز مساهمة المؤسسات العمومية بنسبة كبيرة 73 % في قطاع الصناعة . أما النسب المرتفعة بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص مركزة خاصة في الفلاحة ب 99,7 % و الخدمات المقدمة للأسر 96,9 % . و هذا دليل على أن سياسة الخصخصة في الجزائر التي بدأت في السنوات الأولى تتجه نحو قطاع الخدماتي .

4-6- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تحتل المرتبة العشرين في القارة الإفريقية في مجال ترقية الصادرات) (12) . بحيث بلغ عدد هذه المؤسسات في الجزائر التي تصدر للخارج 215 مؤسسة (PME) ذات طابع خاص و 87 مؤسسة ذات طابع عمومي و ذلك في سنة 2002 ، حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية من سنة 1999 إلى 2002 بلغت 4 % أي ما يعادل 600 مليون دولار . و هي موزعة على الشكل التالي :

الجدول رقم (05) : حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية (الفترة 1999 – 2002)

القطاعات	النسبة %
مواد نصف مصنعة	3

المواد الخام	0,27
تجهيزات صناعية	0,26
منتوجات غذائية	0,21
مواد استهلاكية	0,14
تجهيزات زراعية	0,11

المصدر : CNES المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير 2002 .

و ما يلاحظ من هذا الجدول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمتها تعتبر ضئيلة جدا في الصادرات الجزائرية للفترة 1999 – 2002 و هي نسبة 4 % ، و ذلك بسبب سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية . و ما يمكن قوله إن مؤسسات (PME) لم ترقى إلى المستوى المطلوب في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر .

سابعا : المشاكل و العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد ، و الاهتمام الذي توليه مختلف القطاعات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الجزائر .إلا أ ا لا زالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض طريقها ، و تعرقل مسير ا نحو التطور و التنمية .

و يمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي :

7-1- القيود الإدارية و المؤسساتية :

من بين العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، و هي نمو القطاع غير الرسمي المتمثل في السوق الموازية ، و هو ما يتناقض تماما مع أهداف السلطات العمومية في توجهات السياسة الاقتصادية .

بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات الإدارية و تداخل المسؤوليات و مشاكل العقارات ، كعدم وجود المكان المناسب لإقامة المؤسسات و ارتفاع أسعار الأراضي . يشكل عائقا آخر يحد من تطور الاستثمار الخاص .

ناهيك عن الإجراءات الجمركية المعقدة التي تتميز بالبيروقراطية . فالجزائر لا زالت تعيش في ظل واقعين مناقضين هما : من جهة الخطاب الرسمي القائم على تشجيع الاستثمار الخاص ، و من جهة أخرى يعكس الواقع ممارسات مليئة بالصعوبات و العراقيل .

7-2- صعوبة الحصول على الملكية العقارية :

يوجد بالجزائر ما لا يقل عن 72 منطقة صناعية و 449 منطقة نشاط تتوزع عبر التراب الوطني . تشهد هذه المناطق مشاكل عويصة بسبب نظام التسيير المطبق ، مما أدى إلى صعوبات عديدة خاصة فيما يتعلق بالحصول على الملكية العقارية في المناطق الصناعية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

7-3- مشاكل تمويلية :

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب حاجتها للتمويل و ذلك لنقص مواردها . و لكن نظرا لهشاشة الجهاز المصرفي في الجزائر الذي يعتبر في حد ذاته عاجزا عن تلبية رغبات زبنائه كونه يعتمد على تقنيات لا تتوافق و متطلبات العصر الحديث . و لعل أهم المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن إيجازها فيما يلي :

- وجود تمييزا واضحا بين القطاع العام و القطاع الخاص في مجال منح القروض ، و هو ما يتناقض مع النصوص التشريعية ، فالمؤسسات العمومية و خاصة الكبرى منها مازالت تحظى بامتيازات خاصة لدى البنوك العمومية ، نظرا إلى العلاقات التي تعود إلى زمن بعيد.
- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأغراض الاستثمارية ، لتعويض درجة المخاطرة .
- مطالبة المشروعات الصغيرة بضمانات عينية كبيرة قد لا تتوافر لدى أصحاب هذه المشروعات .
- غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية و بنوك الاستثمار محدودة و غير كافية لتنمية المشروعات الصغيرة .
- طول إجراءات منح القروض للمشروعات الصغيرة .
- الشروط القاسية التي وضعها بنك الجزائر على القروض البنكية ، و المتمثلة في التمويل البنكي المحدد ب 30 % من مبلغ حجم الاستثمار . و تحديد سقف التمويل للمبالغ الاستثمارية ب 30 مليون دينار لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركة ذات أسهم ، و 10 مليون دينار لإنشاء مؤسسات فردية و تضامنية .

و هذه الإجراءات قد لا تشجع على الاستثمار و إنعاش الاقتصاد بل تنعكس سلبا على لمتغيرات الاقتصادية الحقيقية كمعدل النمو و التشغيل (13) .

و هذا ما دفع جزءا من الادخار الخاص نحو التوجه الى الاستثمارات غير المنتجة التي يغلب عليها طابع المضاربة ، بالإضافة إلى تدني نسبة انجاز المشاريع الاستثمارية المعتمدة .

7-4- مشاكل نقص المعلومات :

يتمثل هذا المشكل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد و السلع و مستلزمات الإنتاج ، و كذلك نقص في المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديريها حيال الكثير من القوانين و القرارات الحكومية ، كقوانين تسجيل المشروعات ، التحفيزات الجبائية ، التأمينات الاجتماعية ، قوانين العمل و غيرها ....

7-5- مشاكل تسويقية :

و هي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بدراسة السوق لتصريف المنتجات ، و ذلك لنقص الكفاءة و القدرات التسويقية جراء نقص الخبرات و المؤهلات لدى العاملين ، و عدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق و حصر هذا المفهوم بأعمال البيع و التوزيع .

7-6- غياب سياسة تكوين اليد العاملة :

تتمثل غياب سياسة تكوين المسيرين و العاملين في المؤسسات الخاصة ، في نقص مراكز التكوين و التأهيل المتخصصة ،و في تكوين العمال و المسيرين ، و هذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، و هذا ينعكس سلبا على إنتاجية هذه المؤسسات .

7-7- مشاكل مختلفة :

بالإضافة إلى المشاكل السابقة ، هناك مشاكل أخرى متعددة منها :

- مشاكل البنية التحتية ، حيث ما زالت شبكة الطرقات ضعيفة ، و توجد الكثير من المناطق شبه منعزلة خاصة الجنوب .
- مشكلة إيصال الكهرباء و المياه و الاتصال و ارتفاع أسعارها بصفة مستمرة .
- إحجام الكثير من هذه المؤسسات عن الدخول في بورصة الجزائر .
- التأخر في تطبيق عملية خصخصة الكثير من المؤسسات العمومية مما أثر سلبا على تقوية البورصة .

كل هذه المشاكل و مشاكل أخرى ستدفع و بدون شك الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالتحول إلى قطاع غير رسمي يمارس أعماله في الخفاء دف تحقيق الربح السريع بأقل عناء ، أو التحول إلى قطاع (الاستيراد – التصدير) ، إذا لم تبذل السلطات العمومية ا هودات اللازمة لإنقاذ هذه المؤسسات قبل فوات الأوان ، فعلى سبيل المثال هناك 24 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحولت الى مؤسسات (الاستيراد – التصدير) ، و 18 % من هذه المؤسسات غلقت أبوا ا بسبب المشاكل .

الخاتمة

إن دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحظى باهتمام كبير من طرف العديد من دول العالم ، خاصة الدول المتقدمة نتيجة لما حققته هذه المؤسسات من نتائج مرضية في اقتصاديات هذه البلدان ، و بنسب معتبرة على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي .

عكس ما التمسناه في الواقع الاقتصادي الجزائري ، الذي ما زال يعتمد على مصدر واحد للدخل و هو مصدر النفط . فكان توجه الدولة الجزائرية نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME) ، دف خلق مصادر متعددة للدخل و توفير مناصب الشغل و زيادة معدل النمو ، و المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية و القدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

و على الرغم من وضع عدة مقومات و آليات دف تأهيل و ترقية هذه المؤسسات لا زالت هذه الأخيرة تعاني من عدة معوقات و عراقيل تحد من تنميتها و تدعيمها .

و ما يمكن استنتاجه من خلال هذه الدراسة ما يلي :

- رغم محاولة الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال ا هودات المبذولة لدعم و تنوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبقى مساهمة هذا القطاع في الدخل الوطني محدودة .

- لقد رأينا أن هناك جملة من الصعوبات و المعوقات التي تعترض طريق هذه المؤسسات نحو النمو و التطور . و في هذا الشأن اتخذت الحكومة الجزائرية عدة تدابير و حلول لهذه الصعوبات ، إلا أن هذه التدابير تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تقبل عليها الجزائر.

- على الرغم من المشاكل التي تعيق طريق هذه المؤسسات ، إلا أن الناظر بعين الأرقام و الإحصائيات لهذه المؤسسات يستنتج أن المستقبل لها ، فهي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى ، و لعل السبب الرئيسي في تزايد عددها و انتشارها يعود إلى الخصائص التي تتميز ا من سهولة التسيير و التحكم فيها و غيرها من المميزات .

و للتخفيف من حدة هذه المشاكل و لزيادة تطوير و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإننا نقترح ما يلي :

- إنشاء بنوك تم فقط بتمويل المؤسسات الصغيرة و تعميمها على مستوى كل الولايات .
- وضع إستراتيجية واضحة و دقيقة للجهاز الإداري ، من شأ ا أن تؤدي إلى تغيير الذهنية و الممارسات السائدة في الإدارات ، التي تعتبر عائقا كبيرا أمام هذه المؤسسات .
- الإسراع في خصخصة المؤسسات العمومية باعتبارها شرطا ضروريا لدعم و تقوية سوق البورصة .
- ترقية السوق العقارية و الإسراع في حل مشاكل قطع الأراضي العالقة بسبب عدم وضوح ملكيتها .

- مسح ديون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بل وجوب تعويضها عن الخسائر التي لحقت ا نتيجة البيروقراطية و سياسة التماطل .
- ربط البنوك بشبكات اتصال بواسطة الأعلام الآلي لزيادة سرعة التعامل في مجال خدمات البنوك و تشجيع البنوك الالكترونية .
- الاهتمام بالعنصر البشري في مجال التكوين الفعال الذي يخدم هذه المؤسسات .
- تحسين البنية التحتية بالاعتماد على برامج الإنعاش الاقتصادي ، و التي تعتبر شرطا أساسيا لإقامة و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و ختاما لما ذكرناه ، يمكن القول أنه على هذه المؤسسات أن تعي التحديات الكبرى التي تنتظر الاقتصاد الوطني ، و حتمية مسار التأهيل و الحصول على المقاييس الدولية و اللجوء إلى الخبرة و الاستشارة و البحث عن الشراكة لمواجهة الأسواق الدولية و المحلية ، و وصول هذه المؤسسات إلى مستوى احترافي منظم . في حين توجيه المستثمرين نحو هذا النوع من المؤسسات بدل لجوؤهم إلى الأسواق الموازية التي أصبحت تنخر جسم الاقتصاد الوطني .

قائمة الهوامش و المراجع

(1)- المادة (5) – القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رقم 01-18 المؤرخ في 12 /2001/12 .
(2) – المادة (6) – نفس القانون .
(3) – المادة (7) – نفس القانون .
(4) S.Bagnaso et C.SABEL : PME et développement économique en europ. , ED la découvert, paris , 1994 , p :27 .
(5)- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية (www .Ugp-Pme.org.dz) .
(6) – Bulletin d’information économique N° 06 , année 2004 ; ministère de PME et l’artisanat , p :05 .
(7) – CNES ا لمس الوطني الاجتماعي : مشروع تقرير – من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، 2002 ، ص: 16 .
(8) – الموقع على الأنترنت : WWW .pme-art-dz.org
(9) – المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 و المتعلق بإنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية رقم 74 .
(10) – ا لمس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (CNES) ، تقرير عام 2004 ، ص: 37.
(11) – ONS : الديوان الوطني للإحصائيات – الجزائر ، 1999 .
(12) WWW .worldbank.com (الموقع على الانترنت)
(13) – (CNES) ا لمس الوطني الاقتصادي الاجتماعي ، تقرير 1997 ، الجزائر ، ص:51 .